

PROVISIONAL

A/42/PV.83
9 December 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم
المتحدة : مذكرة الأمين العام [٧]

مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في
الغراض السلمية [٤٠]

(أ) تقرير المؤتمر

(ب) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن
سلسلة الوثائق الرسمية الجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق
الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٧ من جدول الاعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم

المتحدة : مذكرة الأمين العام (A/42/547)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : معروض على الجمعية العامة

مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/42/547 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة تحيط علما بتلك الوثيقة ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : انتهينا من نظر البند ٧ من

جدول الاعمال .

البند ٤٠ من جدول الاعمال

مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض

السلمية :

(أ) تقرير المؤتمر (A/CONF.108/7)

(ب) مشروع القرار (A/42/L.37)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أذكر الممثلين بأنهم

وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة صباح يوم الأربعاء ، ٢٥ تشرين الثاني/

نوفمبر ، فإن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن هذا البند ستقفل الساعة

١١/٠٠ من صباح اليوم . لذلك ، أرجو من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في

المناقشة أن يسارعوا إلى تسجيل أسمائهم في القائمة في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة لممثل مصر ، رئيس مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي

في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . الذي سيتولى عرض مشروع القرار .

السيد شاكر (ممر) ، رئيس مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون

الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية : إنه ليسعدني أن تتاح لي الفرصة أن أكون أول من يتحدث عن البند الخامس بمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، الذي انعقد في جنيف في الفترة ٢٤ آذار/مارس حتى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، وهو المؤتمر الذي كان لمصر ، وليس شخصياً ، شرف رئاسته .

منذ ما يقرب من ١٠ سنوات ، وبالتحديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، شهد هذا المحفل الدولي الهام مولد فكرة عقد مؤتمر لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترعاه الأمم المتحدة ، حيث صدر بتوافق الآراء قرار الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين القرار ٥٠/٢٢ وقد أعربت الجمعية العامة عن اقتناعها بأن الأهداف المتمثلة في الاستخدام التام للطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي منع انتشار الأسلحة النووية يمكن تعزيزها عن طريق وضع مبادئ مقبولة عالمياً للتعاون الدولي في هذا المجال . وقد أعلنت الجمعية العامة عن مبادئ أربعة دعت جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية إلى احترامها ومراعاتها ، وهذه المبادئ هي : (أ) إن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان ، (ب) أن لجميع الدول الحق ، وفقاً لمبدأ التساوي في السيادة ، في وضع برامجها الخاصة باستخدام التقنيات النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها ومعالجتها واحتياجاتها ، (ج) ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، إمكانية وصولها على التقنيات والمعدات والمواد المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، (د) ينبغي أن يتم التعاون الدولي في المجال الذي يشمل القرار ٥٠/٢٢ في ظل ضمانات دولية متفق عليها ومناسبة يجري تطبيقها عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس عدم التمييز بغية منع انتشار الأسلحة النووية مدعماً فعلاً .

وبعد مزيد من البحث والتشاور ، قررت الجمعية العامة في قرارها ١١٢/٣٥ ، المؤرخ في عام ١٩٨٠ ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، طبقاً للأهداف المتوخاة في القرار ٥٠/٣٣ . كما أنشئت لجنة تحضيرية للأعداد للمؤتمر .

لم يكن المسار الى عقد هذا المؤتمر سهلا أو ميسرا . فقد استغرق الاعداد لسه عدة سنوات شهدت عملا جادا وشاقا دام طوال سبع دورات للجنة التحضيرية للمؤتمر تتم خلالها الاتفاق على جدول أعماله والمسائل الاجرائية المتعلقة به . كما دام هذا العمل الجاد والشاق من خلال أربع دورات للفريق عمل حكومي رسمي عقد اجتماعاته فيما بين دورات اللجنة التحضيرية . ولقد حاول هذا الفريق تقييم الوضع فيما يتعلق بالتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وصياغة خيارات وبدائل تتعلق بالأساليب والوسائل الملائمة لتشجيع هذا التعاون وتعزيزه مستندا في ذلك الى استعراض نقدي للوثائق التي أسهمت بها وأعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالات المتخصصة ومئات مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة بأعمال المؤتمر . كما استند في أعماله الى تقارير أفرقة الخبراء الاقليمية وكذلك الى المساهمات التي قدمتها الحكومات .

وقد حاول الفريق العامل وضع موجز للوثيقة الختامية التي يمكن أن تصدر عن المؤتمر . وما من شك في أن اجتماعات أفرقة الخبراء الاقليمية الخمس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ومنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، ومنطقة غرب آسيا ، ومنطقة افريقيا ، ومنطقة اوروبا والولايات المتحدة وكندا ، قد قدمت اسهاما كبيرا للأعمال التحضيرية للمؤتمر بل وللمؤتمر ذاته وذلك من خلال استعراض هؤلاء الخبراء للحالة الراهنة للقوى النووية والتطبيقات الأخرى للطاقة النووية في الأغراض السلمية في كل منطقة ، وللقهود والمصاعب التي تقف حائلا أمام تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالإضافة الى ما قدموه من مقترحات تستهدف تخطي هذه القيود والعقبات وتتضمن طرق ووسائل تعزيز التعاون الدولي .

لقد اتاح هذا المؤتمر منبرا دوليا مرموقا لعدد ١٠٦ دول شاركت في تبادل مريح للآراء بغرض تشجيع التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ولقد باشر المؤتمر أعماله من خلال لجنتين رئيسيتين :

بحثت اللجنة الرئيسية الاولى البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر وهو الخاص بالنظر في المبادئ المقبولة عالميا للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والسبل والوسائل المناسبة لتعزيز هذا التعاون على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢ ووفقا للاعتبارات التي تحظى بالقبول المتبادل بشأن عدم الانتشار . ووفقا لما تم الاتفاق عليه اثناء الاعمال التحضيرية للمؤتمر فقد كان لزاما أن تتخذ قرارات المؤتمر الخاصة بهذا البند بتوافق الآراء .

وبحثت اللجنة الرئيسية الثانية البندين السادس والسابع من جدول الاعمال والمتعلقين بدور الطاقة النووية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ودور الاستخدامات السلمية الأخرى للطاقة النووية في مجالات مثل الأغذية والزراعة والصحة والطب والصناعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

لقد دارت بالمؤتمر مناقشات مستفيضة ومفصلة للقضايا الهامة المرتبطة بالبند الخامس من جدول أعماله و نظير في التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، والدور المركزي الذي ينبغي أن تظطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن بما يتمشى ونظامها الاساسي . كما نظر المؤتمر في دور الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة .

كما تم بحث الاجراءات المتعلقة بالتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف الاقليمي من أجل تبادل المعلومات والتقنية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . كما دارت خلال المؤتمر مناقشات موضوعية وهامة حول مبادئ التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وطرق دفع ذلك التعاون في إطار المبادئ التي اعلنها قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢ وفي ظل اعتبارات عدم الانتشار التي يمكن قبولها تبادليا فاتيحت بذلك لكل دولة عضو فرصة كاملة لشرح مواقفها واهتماماتها ومخاوفها وآمالها في جميع القضايا المطروحة .

إلا أنه ورغم تسليم الجميع بأن الطاقة النووية يمكنها أن تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي جلب الرفاهية لجميع الشعوب ، وعلى الرغم من المحاولات الجادة من أجل الاتفاق حول مبادئ مقبولة عالمياً للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحول السبل والوسائل المناسبة لتعزيز هذا التعاون ، فقد أظهرت المناقشات داخل المؤتمر أنه لا تزال توجد خلافات هامة في الآراء تقف حائلاً دون التوصل إلى توافق عام في الآراء حول مجموعة متكاملة من المبادئ ومجموعة أخرى متكاملة من الطرق والوسائل المناسبة لتعزيز التعاون الدولي في استخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل اعتبارات عدم الانتشار التي يمكن قبولها تبادلياً .

ومع ذلك ، فقد أجمع المجتمعون على أن ما شهده المؤتمر من تبادل شامل ونشط في الآراء لا يجب أن يؤدي إلى فراغ وعبروا عن أملهم في أن يؤدي هذا المجهود إلى زيادة التفاهم المتبادل ، كما ارتأوا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى يمكنها أن تستفيد مستقبلاً من هذا التبادل في الآراء . ومن أجل ذلك فقد تخمن تقرير المؤتمر المعروف أمامكم الآن نصوص المقترحات الرئيسية المتعلقة بالمبادئ وبالطرق والوسائل التي تم مناقشتها خلال المؤتمر ، وهي النصوص التي وردت بين أقواس بسبب عدم التوصل إلى اتفاق تام في الآراء بشأنها كلها أو بعضها .

واسمحوا لي في هذا الخصوص أن أشير إلى أن ما حدث من عدم توصل إلى مجموعة متكاملة من المبادئ أو الطرق والوسائل لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في هذه المرحلة يجب ألا يعد في حد ذاته فشلاً وإنما يجب أن يعد مرحلة هامة كان لابد من اجتيازها حيث لم تخف أي صعوبات واجهها المؤتمر على أي من المشتركين فيه ، ومع ذلك كان هناك إصرار على انعقاد المؤتمر بعدما تأجل انعقاده أكثر من مرة . وفي هذا المدد ، لا يجب أن يغيب عن بالنا أن هناك مؤتمرات مماثلة لم تتمكن من تحقيق أهدافها للوهلة الأولى .

انه ليسعدني أن أقول إن الانجاز الحقيقي الملموس الذي حققه المؤتمر قد تمثّل في استعراضه لمجموعة من التقارير الفنية بلغت في مجملها ١٠٣ تقرير تناولت مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بتقنية الطاقة النووية وتطبيقاتها . ولقد ابرزت المناقشات التي دارت حول هذه التقارير القضايا ذات الأهمية للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وكذلك الوسائل التي يمكن أن تجعل الطاقة النووية مفيدة للجميع . وقد ارتأى المؤتمر أن هذه التقارير يمكن الاستفادة منها في تخطيط البرامج الوطنية للتنمية وفي استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتحقيق الأمان النووي للجميع . ومن أجل ذلك فقد وافق المؤتمر بتوافق الآراء على أنه من المفيد نشر التقارير الفنية في حدود الإمكانيات والموارد المالية الحالية المتاحة للأمم المتحدة .

أن مشروع القرار المعروض أمامكم الآن لا يخرج في مجمله عن توافق الآراء الذي تم في إطاره اعتماد ملخص أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ووثيقته الختامية ، حيث يؤكد في ديباجته الأهداف والأغراض التي من أجلها عقد هذا المؤتمر حسبما وردت في قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٣ والقرارات اللاحقة له ، كما يذكر مشروع القرار بأهمية الطاقة النووية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في البلدان النامية وبالدور الهام الذي لعبته ويمكن أن تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقا للمادتين الثانية والثالثة من نظامها الأساسي .

أما الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار فتتضمن نص ما تم التهام بشأنه ، والاتفاق عليه في المؤتمر بجديد . وقد تعمدنا استخدام نفس الصياغات التوفيقية التي تم التوصل إليها وذلك لعدم الاخلال بأي توازن في النص الذي قبله الجميع في الجزء الخاص بملخص أعمال المؤتمر الوارد في تقرير المؤتمر .

ونظرا للأهمية التي أولاها المؤتمر للتقارير الفنية ، ولما ارتآه من ضرورة الاستفادة منها في المستقبل ونشرها على أوسع نطاق ممكن في حدود الموارد المالية الحالية للأمم المتحدة ، فقد تضمنت الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار ما يحقق هذا الهدف .

أما الفقرة السادسة من منطوق مشروع القرار ، فهي تطلب من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يستمر فيما اعتاد عليه من قبل في أن يعرض من خلال تقريره السنوي عن أعمال الوكالة التقدم الحادث في مجال تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في الدول النامية .

إن مشروع القرار في صورته الحالية في الوثيقة A/42/L.37 لا يخرج كما ذكرت عما توصلنا إليه من توافق في الآراء في جديد في إبريل الماضي ، لذا فإنني أقترح أن يتم اعتماد هذا المشروع بتوافق الآراء في الجمعية العامة .

وفي الختام ، ومن هذا المنبر ، أود أن أعبر عن شكري وتقديري للجهود التي بذلها السفير أمريك مهتا الأمين العام للمؤتمر في جميع المراحل التي مر بها المؤتمر .

السيد كوفاتشيتش (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : هذا

العام سيتردد صده في تاريخ البشرية بوصفه عام التوقيع على أول اتفاق بشأن نزع السلاح ، وبمقتضاه سيقضي قضاء مبرما على نوعين من أنواع الأسلحة النووية ونرى أن هذا الاتفاق الذي يجري الإعداد له ، والذي يحتظر إبرامه في وقت قريب ، خطوة حاسمة على طريق عالم لا نووي ، عالم خال من الأسلحة التي تهدد البشرية بالافناء الذاتي .

كما نعتقد أن من أبرز السمات المميزة لهذا العام هي مناقشة امكانيات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أوسع نطاق . وقد وفر مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية محفلا هاميا لذلك الغرض .

وتظهر عملية الإعداد للمؤتمر والدعوة لانعقاده وعقدته الفعلي أهمية تلك المشكلات والحاجة الى أن تبذل الدول جهودا مشتركة لحلها في آن معا . وتمتثل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، في مجال تقييم نتائج المؤتمر ، أنه كان أول اجتماع في تاريخ الأمم تبث فيه مسائل الطاقة النووية وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم على هذا النطاق الواسع . وبالرغم من أن المؤتمر قد عجز عن التوصل الى اتفاق في الآراء بين جميع المشاركين فيه ، فقد كان محفلا لتبادل وجهات النظر بمراحة أدى الى تحسين التفاهم المتبادل . وقد تمسك علينا جميعا نحن الحاضرين هنا أن نمر بتلك المرحلة بغية الاقتراح من الاستخدام الأفضل للطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وقد بين المؤتمر بجلاء الحاجة الى تجميع الجهود لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال الهام ، وكذلك وضوح الملحة الأساسية بيده وبين صون السلم وتعزيز الأمن الدولي . ولا يمكن تنفيذ البرنامج في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تنفيذا كاملا إلا اذا تمزرت الثقة والتفاهم بين الشعوب . ويتماضى هذا المفهوم تماما مع روح الاقتراح المشترك الذي تقدمت به البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بإقامة نظام شامل للسلام والأمن الدوليين .

ومنذ وقت الإعداد للمؤتمر كانت تشيكوسلوفاكيا تدرك فعلا أنه في ضوء تمسك العوامل المتضمنة وتنوع الصلات القائمة بينها ، فإن تحقيق أهداف المؤتمر لن يكون مهمة سهلة . ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن الاتفاق في الرأي من جانب المجتمع الدولي بأسره هو وحده الذي يسهل تنفيذ قرارات المؤتمر . ولهذا رحبنا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في الاجتماع الأول للمؤتمر . على أن أي قرارات تؤثر على مبادئ التعاون

دولي وعلى أساليب ووسائل كفالة ذلك التعاون يهدف أن تتخذ بتوافق الآراء . ونحن ننظر إلى هذا النهج بوصفه تقدما حاسما . نحو الاعتراف بضرورة أن يأتي أي اتفاق يؤثر على مجال حساس مثل استخدام الطاقة النووية اتفاقا عالميا وشاملا .

ونحن نرحب بالتأييد الواسع النطاق الذي أعرب عنه مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لآلية التعاون الدولي القائم بالفعل في هذا المجال وفي المقدمة منها تأييد أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وترى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن الوكالة توفر الأساس المتين لأي تطور يجري في المستقبل لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من جانب جميع دول العالم ، لأن ذلك الجانب من أعمالها مرتبط ارتباطا صليبا مع كفالة الأمن النووي ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، بما في ذلك نظام الضمانات الواجب .

ولدى مناقشة نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة الحالية للجمعية العامة ، فنحن نلاحظ ، شأن سائر الدول ، بأن المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة مستمرة في الزيادة ، مما يتيح لجميع الدول ، بما فيها الدول النامية ، تنفيذ برامجها النووية دون تمييز من أي نوع .

وتعلق جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أهمية فائقة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ما دامت تشكل بالحسبة لفعالية دول العالم مصدرا واعدة لا بديل له لاستمرار تدميرتها . ولهذا لن نكف عن تأييد إجراء المزيد من التحسين في النظام الحالي للتعاون الدولي ، بما يعززه ويضاعف من فعاليته . ولهذا يؤيد الوفد التشيكوسلوفاكي مشروع القرار A/42/L.37 .

السيد اوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسعدني حقا أن أشارك في استعراض الجمعية العامة للتقرير الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة لتمييز التعاون الدولي في استخدام الطاقة في الأغراض السلمية . وطوال عشر سنوات كانت الأمم المتحدة تنتظر ما يتحقق عنه هذا المؤتمر . ولقد انعقد بقصد معالجة المسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للذرة ، وهي مسائل ذات أهمية لكثير من الدول .

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة مقررها عام ١٩٧٧ بعقد المؤتمر ، تطورت تكنولوجيات النووية على نحو أكثر تأثيرا شابتا على الأهداف والمقاصد الدبلوماسية للمؤتمر ، كما نما التعاون فيما بين الدول فيما يتعلق بتطوير هذه التكنولوجيات وتطبيقاتها . وخلال العقد الماضي ازداد التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية زيادة كبيرة في إطار الآليات الراهنة . وقد عززت اللجنة الدولية للطاقة الذرية التعاون بين الدول بطريقة فعالة في مجال استخدام الطاقة النووية في مجالات إنتاج الطاقة ، والطب والزراعة ، وعلم المياه ، والصناعة باعتبارها المؤسسة المركزية المنشأة لهذا الغرض . ومنذ عام ١٩٧٧ زودت الوكالة بالمساعدة الفنية ، وازدادت المبالغ المخصصة لبرنامج التعاون من ١١ مليون دولار إلى ما يقرب من ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . بالإضافة إلى ذلك ، أن ملايين الدولارات من المساعدة الفنية زودت بها البلدان عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هيئة معدات ، ومنح دراسية ، وخدمات الخبراء . ومما لا شك فيه أن الوكالة كانت أداة مهمة في النهوض بالتعاون النووي الدولي على أساس قوي ومتصل خلال الثلاثين عاما منذ انشائها . ويصدق هذا القول بحقة خاصة في العقد الأخير .

كما ازداد التعاون في مجال التكنولوجيات النووية للاستخدامات السلمية عن طريق التدابير الثنائية فيما بين الدول . وتم خلال السنوات العشر الأخيرة تحسنت بشكل كبير فرص الحصول على المواد ، والتدريب والتكنولوجيا ، مما مكن الدول من الاستفادة ، بشكل مطرد ، من منافع الذرة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار من الوقاية ضد سوء استخدام هذه التكنولوجيات .

وكان مفتاح نمو التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ، تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ، الذي يوفر الاساس اللازم لمحل هذا التبادل فيما بين الدول . وفي مدى العقد الاخير أصبحت ٢٥ دولة أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار النووي ، التي أصبحت بأعضائها البالغ عددهم ١٣٦ المعاهدة التي تحظر بشكل أكبر عدد من الاعضاء من بين معاهدات تحديد الأسلحة في التاريخ . وقد أفادت هذه المعاهدة وغيرها من المعكوك التي تشتمل على أحكام ملزمة بعدم الانتشار مثل معاهدة ثلاثيولكو باعتبارها آليات هامة في بناء الثقة ، ويسرت بشكل كبير التعاون بين الدول . وعلاوة على ذلك ، توسعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق ضماناتها على المواد النووية لتتلاءم مع النمو في مجال التنمية النووية السلمية ، ورغبة كثير من البلدان في توفير ضمانات الاستخدامات السلمية وهو أمر ضروري لاستمرار التعاون الدولي .

في ظل هذه الخلفية انعقد المؤتمر لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة في الأغراض السلمية لاستعراض التطورات الأخيرة ، وتقييم احتمالات التعاون ومشاكله في السنوات القادمة . وكان الجزء المركزي لهذه العملية مناقشة المؤتمر "المبادئ" و "الطرق والوسائل" الرامية الى تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . وقد مكنت مناقشة "المبادئ" و "الطرق والوسائل" من تبادل مفيد للآراء ، وأبرزت ، الى حد كبير ، الحاجة الى ابقاء قنوات الاتصالات مفتوحة باعتبارها جزءاً من الجهود المستمرة لحسم الخلافات الاساسية فيما بين الدول فيما يتعلق بهذه المسائل . وبالإضافة الى ذلك ، أن هذا التبادل استفاد بشكل كبير من استعداد الدول المشتركة في المؤتمر للخطير ، في صراحة ، في المسائل المعقدة المطروحة عليها .

واننا نعتقد أن من أهم نتائج المؤتمر وأكثرها فائدة المجموعة الكبيرة من المعلومات العلمية والتكنولوجية القيمة التي تمخضت عنها المناقشات في اللجنة الثانية فيما يتعلق بسلسلة واسعة من المسائل المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في

مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد أعجبنا كثيرا بارتفاع مستوى البحوث التي قدمت ، والتي بلغ عددها مائة ، والاهتمام الذي ظهر من جانب الدول بالأعمال الفنية الجادة للجنة . ونحن نعتقد أن تبادل المعلومات هذا سيكون ذا فائدة كبيرة لكثير من الدول في التطبيق العملي للتكنولوجيات النووية السلمية .

وكما ذكرت من قبل ، كان من أهم مظاهر المؤتمر أنه أبرز ، وبالتالي عزز الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز وتيسير التوسع في استخدام الذرة استخداما سلميا . والولايات المتحدة الأمريكية ، من جانبها ، ملتزمة بالعمل من خلال الوكالة وغيرها من المؤسسات لتحسين وتوسع ، كلما تيسر ذلك ، التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وهذا ، بدوره ، سيعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان ، وكذلك تعزيز السلم والامن اللذين نستفيد منهما جميعا .

السيد تيمربايد (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي أن يشارك في التقييمات الايجابية التي قدمها المتكلمون السابقون فيما يتعلق بنتائج مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي انعقد في جنيف في فصل الربيع الماضي .

ونود الاعراب عن امتناننا لرئيس المؤتمر السيد السفير محمد شاكرا للمساهمة الكبيرة التي قدمها في تنظيم وعقد هذا المؤتمر ، ولتقريره الشامل عن نتائج المؤتمر ، الذي قدمه اليوم .

ومما لا شك فيه أن مؤتمر الامم المتحدة هذا ووثيقته الختامية التي تتم اعتمادها يمثلان مقلما هاما على طريق المزيد من تنمية التعاون الدولي في استخدام الطاقة في الأغراض السلمية من أجل تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول .

وقد أسهم المؤتمر اسهاما كبيرا في تحديد دور الطاقة النووية ، وفي تعميق وتوسيع نطاق التعاون الدولي في مجال استخداماتها السلمية . ان الحوار الموضوعي الذي جرى فيما بين المشتركين في ذلك المحفل ، والذي شمل مجمل الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في ميادين شتى كالزراعة والصحة والمياه والصناعة والبحوث العلمية والتقنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هذا الحوار قد بين بوضوح الامكانيات البتداء الهائلة للطاقة النووية اذا ما سخرت لخدمة البشرية . ويخفي توجيهه تقدير ايجابي للغاية للجهود التي بذلها المشاركون في المؤتمر من أجل التوصل الى اتفاق بشأن المبادئ المقبولة بشكل عام للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبشأن السبل والوسائل الملائمة لتعزيز هذا التعاون .

ان الاتحاد السوفياتي من أنشط الداعمين الى توسيع نطاق التعاون الدولي وتعميقه في ميدان الاستخدامات السلمية للذرة ، ونعتقد أن الطاقة الذرية يجب أن تصبح ملكا لكل الجنس البشري وألا تخدم شيئا غير مصالح السلم والاعمال الخلاقية .

ويسهم بلدي اسهاما كبيرا في تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية على المعنيين الختائي والمتعدد الاطراف . وللاتحاد السوفياتي علاقات تجارية واسعة النطاق في هذا المجال مع الدول في شتى القارات . ونحن نسود لمجموعة كبيرة من البلدان معدات ومواد نووية لمحطاتها التي تولد الطاقة الذرية . كما نقدم خدماتنا لإشراء اليورانيوم ، ونشعاون في مجالات اجراء البحوث واعمال التصميم والبناء وتدريب المتخصصين ، ونرسل الخبراء السوفيات لتقديم المساعدة التقنية .

ومن المجالات الواعدة لهذا التعاون بشكل خاص ادماج كل الجهود التي تبذلها الدول من أجل انشاء مفاعل جديد لتوليد الطاقة يكون أكثر موفوقية ، وكذلك اشترك عدد من البلدان في انشاء مفاعل نووي حراري دولي .

ويقدم الاتحاد السوفياتي مساهمة موضوعية في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تعد مركزا دوليا لتدقيق التدابير التي تتخذها الدول في مجال

استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وأعمال هذه الوكالة ، التي احتفلنا هذا العام بالذكرى الثلاثين لإنشائها ، تحظى بتأييدنا الذي لا يحيد في المجالين السياسي والعملي . ونحن على يقين بأن هذه الوكالة ستظل تعتبر أداة يعتمد عليها في تنمية أوجه التعاون المتشابه في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض الإيجابية .

وتفطلع الوكالة الآن بدور خاص في المسائل المتعلقة بضمان أمن الطاقة النووية . وفي الآونة الأخيرة وحدها ، أعدت الوكالة وثائق هامة مثل اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي . وبدأت في زايخا خطوة جديدة نوعية في تطوير التعاون المتعدد الأطراف في مجال استخدام الأمن للطاقة النووية خلال الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة ، حيث قدم الاتحاد السوفياتي مقترحات مفصلة بشأن برنامج يتعلق بوضع نظام دولي للتطوير الأمن للطاقة النووية . ومن الشروط الموضوعية والضرورية للتطوير السلمي للطاقة النووية . ولتوسيع نطاق التعاون الدولي في ذلك المجال زيادة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الدولي لعدم الانتشار الذي انبثق على أساسها . وطوال السبعة عشر عاما الماضية منذ أن دخلت تلك المعاهدة حيز النفاذ لم تظهر أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية في العالم . وخلال تلك الفترة ، لم يكشف نظام المعاهدة للرقابة عن حدوث أية انتهاكات يمكن أن يستدل منها على أنه أعيد توجيه مواد أو مرافق نووية خاضعة لضمانات الوكالة إلى إنتاج أسلحة نووية أو لاستخدامها في أي أجهزة تفجير نووي أو في أي أغراض عسكرية أخرى .

ومن الإسهامات الأكيدة في قضية تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، الذي بحث هذه المشكلة الدولية الهامة بموضوعية واهتمام كبير . وفي نفس الوقت لا يمكننا التغاضي عن الحقيقة التي مؤداها أن الحالة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تبعث على القلق . فهناك العديد من الدول المسماة بالدول شبه النووية ، التي لا تزال تتجنب الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار . وينبغي

للمجتمع الدولي أن يواصل العمل بقوة في المستقبل أيضا لضمان عدم الانتقاص من النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وأن يحاول جعل هذا النظام عالميا .
ان عملية التعاون والتفاعل بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ستدخل في مرحلة جديدة من الناحية النوعية لو أمكن احراز تقدم حقيقي في قضية نزع السلاح النووي وضمان الأمن الشامل . وتمثل الأفكار المقترحة من البلدان الاشتراكية نظاما شاملا للسلم والأمن الدوليين ، أحد عناصره الأساسية برنامج القضاء التام على الأسلحة النووية قبل نهاية القرن الحالي . وهذا دليل ملموس على التزامنا الراسخ بإقامة عالم خال من العنف وخال من الأسلحة النووية يقتصر فيه استخدام الطاقة الذرية على الأغراض البتائية وحدها .

واليوم ، نلاحظ بارتياح أن قضية نزع السلاح النووي تدخل في مرحلة التدفيس العملي نتيجة للاجتماع الذي عقد مؤخرا في جنيف بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد شيفرنادزه ووزير خارجية الولايات المتحدة السيد هولتز ، والذي أزيلت فيه آخر العقبات التي كانت تعترض إبرام الاتفاق الأمريكي - السوفياتي بشأن القضاء التام على القذائف النووية المتوسطة والقصيرة المدى لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، الذي سيوقع خلال الزيارة الرسمية التي سيقوم بها إلى الولايات المتحدة الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي السيد ميخائيل غورباتشوف ابتداء من يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر .

(السيد تيمرباييف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

سوف يؤدي تنفيذ الاتفاق الخاص بالقذائف متوسطة وقصيرة المدى الى تدمير نحو ٢٠٠٠ رأس نووي . ويمكن ، بل ويجب ، أن يصبح هذا الاتفاق نقطة انطلاق لاتخاذ خطوات كبرى جديدة من أجل ازالة التهديد النووي نهائيا . ومن المقرر أيضا ، أثناء الاجتماعات القادمة بين زعميي البلدين في واشنطن ، أن يرمي الاساس لاتفاق يبرم في المستقبل بشأن خفض ٥٠ في المائة من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ظروف من الامتثال المارم بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ويمثل كل هذا تأكيدا ملموسا لإصرارنا على التوصل ، من خلال اتخاذ خطوات عملية ، الى تحويل مبدأ استخدام الذرة في الأغراض السلمية وحدها الى قاعدة عالمية في العلاقات الدولية .

وانطلاقا من الآراء التي ذكرتها لتوي ، يؤيد وفد الاتحاد السوفياتي اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.37 .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في

المناقشة بشأن هذا البند .

وتبّت الجمعية الآن في مشروع القرار A/42/L.37 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية

ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/42/L.37 (القرار ٢٤/٤٢) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : بذلك تكون الجمعية قد اختتمت

النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠